- 6 -

نحتاج إعادة النظر في هذا

مضى شهران على سقوط بغداد، وقد رغبت في معرفة السبب وراء استمرارية توقف معامل العراق جميعاً، على وجه التقريب، عن العمل. تمثل كل ما قاله تيم كارني، كبير مستشاري وزارة الصناعة، حين سألته، في العبارة الآتية: «اذهب لزيارة معمل الزيوت النباتية».

وقعت الشركة العامة للزيوت النباتية في منطقة صناعية خربة، على بعد ثلاثة أميال، لا أكثر، غرب المنطقة الخضراء، عند نهاية شارع يعج بمحلات تصليح العربات. غطت الأتربة أرضية المعمل، ناهيك عن طبقة الشحم الثخينة المتسخة التي تغلف الآلات الصدئة. لم تسلم النوافذ من التدمير، وقد افتقر المعمل إلى الإنارة. أعلم رجل لطيف، يرتدي بزة زرقاء، الزوار أن المعمل ينتج المنظفات، علاوة على زيت الطهي. لم يبدُ أن أحداً استخدم ما ينتجه المعمل لتنظيفه.

لم يكن المصعد يعمل، مما اضطرني لصعود ثلاث مجموعات من السلالم لملاقاة فائز غني عزيز، المدير العام للشركة. صافحني عزيز، المفعم بالحيوية، ذو الشعر الأسود الخشن والابتسامة العريضة، قبل أن يعتذر عن توقف المصعد، قائلاً: «لا توجد طاقة كهربائية. لا يعمل شيء الآن».

جلسنا في مكتب زجاجي الجدران، يطل على ما بدا مَخْبَراً ضخماً. انقطعت الإنارة في المبنى بأكمله، ناهيك عن توقف الآلات عن العمل. تحدث كارني، في السابق، قائلاً: إن الشركة وظفت أربعة آلاف عامل. لم أتمكن من رؤية ما يزيد عن العشرة منهم.

تحدث عزيز، كيميائي التربة، البالغ ثلاثة وخمسين من العمر، قائلاً: إن المكتب لم يكن عائداً له في الحقيقة، بل لمدير مَخْبَر معاينة الإنتاج، وقد اضطر إلى شغله

بعـد تعرض مبنى إدارة الشركة للنهب، والسطـو على كل ما فيه من أجهزة حاسوب، وأثاث، وملفات، ومعدات، وتجهيزات – بما لا يستثني أزرار الإنارة في الجدران.

طالـب الرجـل المستخدم بإعداد كأسين من الشاي (وضـع الأخير موقد غاز في ردهـة الطابق؛ بغية تسخيـن المياه. كان بمقدور المكتـب الاستغناء عن الكهرباء، لا الشاي). أخرج عزيز –بينما كنا ننتظر إعداد الشاي– كتيباً زاهياً عن المنتجات من درج مكتبـه. احتوى الكتيب على صور لعبوات زيـت الطهي، وعلب الشامبو، ومعاجين الحلاقة، وألواح الصابون. كانت الصور باهتة بما ينم عن طباعتها منذ سنوات عدة، حين كانت الشركة تصدر منتجاتها إلى سورية والهند.

خاطبني عزيز قائلاً: «نمثل فرصة استثمارية جيدة».

كنـت قد قدمت نفسي صحفياً، ولكنه ظن أنني مستثمر. تنهد الرجل، حين كررت على مسامعه أن عملي يتمثل في الكتابة عن شركته، لا ضخ المال فيها، قائلاً: «نواجه مستقبلاً عصيباً للغاية».

مثّل خط الإنتاج المتوقف أسفل المكتب، بحسب عزيز، واحداً من ستة معامل تابعة لشركـة الزيـوت النباتية، تنتج مواد التغليف، والمنظفـات، وزيت عباد الشمس، بينما مثّلـت الشركة بحـد ذاتها إحدى الشركات الثماني والأربعيـن المملوكة من قبل وزارة الصناعـة. زعم عزيـز أن الشركة حققت ما يعادل 3.3 ملاييـن دولار من الأرباح في العـام 2002، ليتضـح حجم المشكلة حين تحدث عن دعـم الحكومة المعامل المدارة مـن قبل الدولة. لم تكن الشركة منتجة في الحقيقـة، وقد بدت أرباحها جيدة لتلقيها المـواد الخام بلا مقابل، على وجه التقريب: لم يكن يتعين على شركة الزيوت النباتية أن تدفـع أكثر مـن دولار واحد مقابل ما يعادل ستـة آلاف دولار من المنتجات الواردة – استناداً إلى قرار حكومي يقيم العملة العراقية مقابل الواردات الرسمية وفق المعدل السابق لحرب الخليج في العام 1991، حيث كان الدينار يفوق ثلاثة دولارات في قيمته، عوضاً عن المعدل الحالي المقدر بألفي دينار للدولار الواحد. عملت وزارة المالية على تسديد الفرق بين المعدلين، ناهيك عن مجانية الكهرباء، وعدم اضطرار الشركة إلى دفع معاشات التقاعد، بعد أن تكفلت الحكومة بذلك على حد سواء.

obeikandl.com

لـم يسهـم الدعم المالـي ذاك بمجمله في الخـروج بمنتجات لائقـة. لم تختلف بضائـع الخط الإنتاجي، المشيد من قبل مهندسيـن روس قبل خمسين عاماً مضى، عمـا تنتجـه معامل الاتحاد السوفييتـي السابق من أصناف رديئـة. اعتاد أصدقائي العراقيـون منحي الإجابة ذاتها، حين كنت أسألهم عـن سبب ابتياع ألواح الصابون وعلب الشامبو المحلية، قائلين: «ما الخيار الذي نملكه؟». احتكرت السلع الاستهلاكية العراقيـة السوق المحلية على مـر السنين؛ لانخفاض أسعارهـا مقارنة بما سمحت الدولة باستيراده.

رغب عزيز فـي تحديث الشركة، لكن وزارة الصناعـة تمنعه، تحت حكم صدام، مـن استجلاب الاستثمارات الأجنبية، أو الدخول في مشروعات مشتركة، ناهيك عن فرض جهات محددة لتزويده بالمواد الخام. لم يكن السعر يهم ولا النوعية، بل مدى مـا يظهره البلد المزود مـن تأييد لصدام. تحدث عزيز، بذلـك الصدد، قائلاً: «إن أراد أحـد مـن سورية، على سبيل المثـال، أن يبيعنا شيئاً مـا، فسيتعاقدون معه على الفور، وإن لم يقدم سعراً تنافسياً».

لـم يكن عزيز ينال مراده، وإن حظي بموافقـة الحكومة العراقية. لم يفلح الرجل في شراء معدات حديثة لصناعة الصابون من ألمانية، عوضاً عن «البدائية» الحالية، كمـا كان يدعوها، جراء رفض لجنة عقوبـات الأمم المتحدة؛ مخافة أن تستخدم في تصنيع أسلحة كيماوية أو بيولوجية.

لـم يكن عزيز، على حد سواء، بحاجة إلـى أربعة آلاف موظف في الشركة، عاجزاً عـن صرف أي منهم. عملـت وزارة الصناعة على إرسال المزيـد سنوياً، من خريجي الجامعـات وذوي الصلات بحزب البعث. لم تكن المعامل بحاجة لأكثر من ألف عامل فعلياً، ليجلس البقية ويحتسوا الشاي، بينما لم يكلف بعضهم أنفسهم عناء الحضور.

تغيـرت القواعد، بكل الأحـوال، ناهيك عن غياب الدعـم الحكومي الملموس. لم تكن النتيجة بخافيـة على الرجل. تحدث، بذلك الصدد، قائلاً: «لم نكن فاعلين إلى حد كبير. إن لم نتغير، فلن يكون بمقدورنا الاستمرار».

توقـف عزيز للحظات، قبل أن يردف، في لهجة أقـرب إلى الهمس، قائلاً بوجوب خصخصة الشركة، عبر بيعها إلى الموظفين، أو أحد المستثمرين الخصوصيين. لم يكن امتلاك الحكومة للشركة ذا معنى في نظره.

نصحنـي، بينما كنت أهُمُّ بالمغادرة، بعدم التحدث عن الخصخصة إلى العمال، بالنظـر إلـى حساسيـة المسألة. افترض من تبسـم لهم الحظ مـن العراقيين، عبر الحصـول على وظيفة في شـركات الدولة، أنهم ضمنوا العمل حتى سن التقاعد. كان مـن شأن أي إشـارة إلى زوال شبكة الأمـان مع غياب صدام أن تثيـر القوى العاملة. تحـدث عزيز، بذلك الصـدد، قائلاً: «لا يمكنك حل مشكلة عبـر إثارة أخرى. يتعين عليك تهيئة الناس لتقبل القرار».

سألـت تيم كارني، حين تحدثت إليه لاحقاً، على مائـدة الغداء المكون من اللحم المشوي والجعة البـاردة في مطعم النبيل، عن شركة الزيوت النباتية والخصخصة. لـم يكن مـن المعقول، فـي نظر الرجـل، أن تمتلك الحكومـة العراقيـة، على المدى الطويل، معامل زيوت الطهـي، والسجاد، والورق، والبطاريات، والأحذية. تعين عليها بيـع الشركات، بالأحـرى، ولم تكن بحاجة إلـى وزارة للصناعة حتـى تمثل ما ينبغي دراسـته فـي ماهية ما يبـاع، وتوقيت بيعه، ومدى مـا يستبقيه العراقيـون. لم تمانع إدارة الوزارة الأمر، ناهيك عن الساسة العراقيين الطامحين إلى أداء دور في مجلس الحكم.

تمثلت أولوية كارني، بالنظر إلى عجز العراقيين عن اتخاذ تلك القرارات بصورة فوريـة، في إعادة الـوزارة، وشركاتها كافة، إلى العمل مجدداً. ارتأى الرجل في عودة الناس إلى أعمالهم خيراً للاقتصاد، بالرغم من افتقار المعامل إلى الفاعلية، ناهيك عما يوفره ذلك من دعم لمسألة الخصخصة: تباع المعامل التي تنتج أياً من الأشياء، وإن تمثلت في علب الشامبو الرديئة، بسعر يفوق المتوقفة منها.

علـم كارنـي أنه لم يكـن الرجـل المناسب لتولـي المسؤوليـة عن إعـادة تشغيل المعامـل. عمل الرجـل سفيراً، ومثلت السياسة الخارجيـة، لا الاقتصادية، لعبته. لم

يحـظَ كارني، في حينــه، سوى بمعاون واحد فــي وزارة الصناعــة، المقدم في قوات الاحتياط براد جاكسون، المفتقر إلى الخبرة العلمية في المجال الاقتصادي. لم تعوز الخبــرة العملية الأخير أدار الرجل، حين كان فــي نيويورك، وكالة التنمية الصناعية لحساب مقاطعة فرانكلين.

أعلــن جاكســون –بينما بدأ اليأس يعتــري كارني– أن النجدة كانــت في الطريق: انضمــام المستشار البارز غليــن كورليس إلى الفريق. سبــق لكورليس العمل في وول ستريت، بحسب جاكسون، ناهيك عما يملكه من خبرة في إنقاذ الشركات المتداعية، وإحاطته بالمبادئ الاقتصادية.

عقب كارني على الخبر، قائلاً: «عظيم، وجدنا ضالتنا المنشودة، كما تبدو الحال عليــه». وصل كورليس القصر الجمهوري مرتدياً بــزة من طراز أرماني، وحذاء أسود اللون. أخبر الرجل الجميع أنه عمل مع مصرف «جاى بي مورغان»، وشركة «فيديلتي إنفستمنتس»، وقد بدا واثقاً من نفسه كما لو كان جنرالاً في الجيش.

مضت أشهر قبل أن يعلم أي شخص آخر، عدا جاكسون، قصة كورليس الحقيقية.

لم يجافِ الرجل الحقيقة في كل ما قاله، حيث سبق له العمل مع الجهتين بالفعل، ممتلكاً كثيراً من الخبرة في المجال الاقتصادي، وإنقاذ الشركات المتداعية.

تمثـل ســر كورليس في انتمائــه إلى قوات الاحتيــاط في الجيش. لــم يكن الرجل ضابطاً مهماً كجاكسون، بل اختصاصياً، لا يعلو المجند سوى رتبة واحدة.

بدأ كورليس، في أوائل العام 2001، يشعر بالتململ في وول ستريت. حظي الرجل بعمــل مربح، في بداية المطاف، ليفقد جاذبيته مع مــرور الزمن. أثار مجال التنمية الدوليــة اهتمامه، وقــد أخذ يفكر في الانضمام إلى البنــك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. أخبره أحد أصدقائه، ذات مرة، بإمكانية انخراطه بدوام جزئي فيما يماثل فرق «السوات» التي تقصد مناطق الكوارث، وتساعد في إعادة بناء اقتصادها.

عقب كورليس قائلاً: «حسناً، يعد ذلك رائعاً. من يدير تلك الفرق؟».

أجـاب صديقـه قائلاً: إنهـا تخضع لمسؤوليـة الجيش، الذي يؤلف فرقـاً للشؤون المدنية، من قوات الاحتياط، تسهم في إعادة الإعمار في مراحل ما بعد النزاع.

سأله كورليس قائلاً: «هل يرتدي المرء بزة، بموجب ذلك، ويحمل سلاحاً؟».

أجـاب صديقه قائـلاً: «نعم، ولكنك لن تشارك في أعمـال قتالية، بل ستسهم في إعادة الإعمار».

فكر كورليس -من ثمّ- في إمكانية القيام بذلك، دون التعجل في اتخاذ قراره.

وقعـت أحـداث الحادي عشـر من أيلول/ سبتمبـر، فيما بعد، حيـن كان كورليس في نيويورك، ليلتحق بالجيش أثناء بضعة أسابيع. لم يرغب الرجل في التدرب أشهراً ليصبح ضابطاً، بل العمل في مشروعات التنمية، لا أكثر، دعماً للحرب الجديدة على الإرهاب.

سمح لكورليس، قبل الالتحاق بالجيش والمعسكر التدريبي بصورة رسمية، بمراقبة المجندين في فرق الشؤون المدنية، من مدينة نيويورك، أثناء خضوعهم للتدريب في المعسكر، حيث التقى براد جاكسون في نهاية المطاف.

شغـل جاكسون منصب المديـر المساعد لفريـق الاقتصاد والتجـارة، في قيادة الشؤون المدنية، حيث تم إرسال كورليس. أثارت بيانات الأخير انتباه جاكسون، حين كان يطلع على ملفات المتطوعين الجدد، لا بسبب ما يملكه من خبرة مهنية، بل جراء انتمائهما إلى المدينة ذاتها، بيتسفيلـد، ماساشوسيتس. استدعى جاكسون كورليس إلى مكتبه، قبل أن يخاطبه، قائلاً:

«مـا الذي تفعله؟، لست مجبـرا على القيام بذلك. افسخ العقـد متى أمكنك. لن يخولـك ذلـك القيام بما تتحدث عنـه، ناهيك عن أنه يبخس قـدرك، بالنظر إلى ما تملكه من خبرة كبيرة».

عقـب كورليـس قائلاً: «هي مجرد تذكـرة لحضور العرض. أعتقـد أن بإمكان أي شخص مبدع، فاعل، ما إن يصل هناك، أن يقوم بما أتحدث عنه من عمل».

عقب جاكسون، قائلاً: «لا يا غلين. لا تفهم نظام الجيش».

عقب كورليس، قائلاً: «حسناً، لا بأس بذلك. أود المجازفة بكل الأحوال».

وجد كورليس نفسه، بعد أسبوعين من سقوط بغداد، في قاعدة خالية للجيش العراقي، على بعد خمسين ميلاً إلى الشمال من العاصمة. تمثلت أوامر الرجل في التنسيق مع المنظمات غير الحكومية، التي لم تكن تعمل خارج بغداد في حينه. كاد كورليس، المتبطل يلتحق بسخرة المطبخ، أو يتولى الحراسة، بما هو أسوأ. لا يمكن لمن يعلو المجند برتبة واحدة أن يدلي بدلوه فيما يفعله، وإن كان يتقاضى المبالغ الطائلة في وول ستريت قبل شهرين من الزمن.

تمركز جاكسون في بغداد، في حينه، ضمن فريق أولي للشؤون المدنية، يعمل مع مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية التابع لغارنر. علم الرجل، حين عين للعمل مع كارني في وزارة الصناعة، أن بمقدوره الاستعانة بكورليس، مستخدماً نفوذه لنقله إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية. استلزم الأمر ما يزيد عن الأسبوع من الإجراءات الروتينية والتملق، قبل أن تعطى الأوامر لكورليس بالتوجه إلى القصر الجمهوري.

خاطب جاكسون كورليس، ما إن وصل المنطقة الخضراء، قائلاً: «اخلع بزتك، وارتدي ثيابك المدنية، ولنتظاهر بأنك مستشار مهم».

سأله كورليس، قائلاً: «ما مغزى القيام بذلك؟».

أجابه جاكسون قائلاً: «إن أبقيت على بزتك، فلن تحظَ بكثير من الاحترام. سيتعين عليك تقديم القهوة إلى الناس».

لم يكن مظهر كورليس يصب في مصلحته. بلغ الرجل الثلاثين من العمر، ولم يكن يتجاوز المئة والسبعين سم في طوله، ليبدو مجنداً جديداً أرسل من «سنترال كاستينغ». لم يكن أحد ليصدق، إن رآه مرتدياً البزة، أنه عمل في وول ستريت من قبل. حرص جاكسون –من ثمّ– على تغيير كل ما يشير إلى مرتبة كورليس الحقيقية ضمن قوات الاحتياط.

امتثل كورليس، بعد بضعة أشهر، لأمر قائد القوات الأمريكية في العراق، الذي نص على ضرورة ارتداء العسكريين بزاتهم. عمل الرجل على ارتداء بزته، التي تشير إلى مرتبته، عند تناول الطعام، والانتقال إلى المهجع، ليهرع إلى الحمام بغية تغييرها، قبل التوجه إلى الاجتماعات في القصر.

أوكِل إلى كورليس مهمته الأولى، بعد التعريف به في القصر. طالبه بيتر مكفرسون، مسؤول بريمر الاقتصادي، بوضع تحليل للمعامل المملوكة من قبل شركات وزارة الصناعة الثماني والأربعين، البالغ عددها مئة وخمسين معملاً، لتحديد ما يستحق الدعم الاقتصادي منها.

خاطبني كورليس، بذلك الصدد، قائلاً: «مثَّل ذلك أول الأدلة على جهل أولئك الناس ما يقولون وما يبغون».

سأل كورليس جاكسون، حين أوكلت المهمة إليه، قائلاً: «حسناً، أين هو طاقمي؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «ستعمل بمفردك».

عقب كورليس، قائلاً: «حسنا، أين مديرو تلك الشركات؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «طردنا معظمهم؛ عملا بقانون اجتثاث البعث».

عقب كورليس، قائلاً: «حسناً، أين بياناتها المالية؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «لا توجد تلك البيانات».

عقب كورليس، قائلاً: «حسنا، ما الذي تعلمه عن تلك الشركات؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «لا شيء. لدينا قائمة بأسمائها. هاك القائمة».

عقب كورليس، قائلاً: «كم من الوقت لدي؟».

أجابه جاكسون، قائلاً: «أسبوعان».

لم يكن الذهول بخافٍ على كورليس. أبدى جاكسون تعاطفه، قائلاً: «يتسم ذلك بالسخافة، ولكنهم لن يكترثوا إن خاطبتهم بشأنه. سيطالبونك بالتنفيذ فحسب».

لـم ينل كورليس، أثنـاء الأسبوعين اللاحقَيْن، سوى قسـط قليل من النوم. توسل الرجـل مسؤولـي الـوزارة ومديـري المعامـل منحـه أياً مـن السجلات التـي سلمت مـن النهب. افتقـرت الوثائق التي تلقاها إلـى الدقة، ناهيك عن الحاجـة لنقلها إلى الإنجليزية، ليدرك مدى جهل موظفي الوزارة قواعد المحاسبة. أكدت بيانات الوزارة الماليـة، بمـا يثير الاستغـراب، أن المعامل كافة تـدر الربح. أثـار كورليس الأمر مع مسؤولـي وزارة الصناعة، حين علم بسياسـة وزارة المالية في دعم واردات المعامل المدارة من قبل الدولة، وفق معدل العملة القديم.

تحـدث كورليـس، بذلك الصدد، قائـلاً: «حاولت أن أبين لهـم مدى ما تتسم بـه تلـك السياسـة من عجز، يغطـى من قبـل دولارات النفط، لا أكثـر. لم يعوا ذلـك لافتقارهم إلى الفهم الصحيـح لسياسات النقد الدولي. ما انفكوا يحملوننا المسؤوليـة عبر اتهامنـا بإساءة تقويم عملتهـم مقابل الـدولار، مؤكدين على أن الدينـار يعـادل ثلاثـة دولارات أمريكية، وأنهم يـدرون الربح وفـق ذلك المعدل، مطالبيـن بإعادة العمل وفقه. أخبرتهم، بعد مزيد من الأخذ والرد، بعدم إمكانية القيـام بذلك، محـاولاً توضيح ما يجهلونه من المبـادئ الاقتصادية ذات الصلة. كانـوا مقتنعيـن بحق أنهم يـدرون الربـح، وأن المشكلة الوحيـدة تتمثل في معدل العملة الذي «تلاعبنا به نحن الأمريكيين».

دلَّت تلك المسألة، في نظر كورليس، على رؤية العراقيين، مواطنين ومسؤولين، لاقتصـاد بلدهـم. بـدأ بريمـر ومكفرسون فـي عقد اجتماعـات، مسـاء كل يوم الإثنين، مع مجموعة مـن العراقيين، المنفيين في غالبيتهم، للبحث في الإصلاح الاقتصـادي. تمثل ما فشل الرجلان في إدراكه، مـع ذلك، ناهيك عن العديد من أفـراد طاقمهما الاقتصادي، في عـدم تمثيل المشاركيـن، ذوي الثقافة الغربية، المجتمـع العراقي بصـورة مطلقة. لم تلـقَ رغبتهم في إعـادة تأسيس الاقتصاد بشـكل جوهـري – عبر التخلـي عن سياسة صـدام الاشتراكيـة المركزية، مقابل نظام السوق الحرة المعولم – ما يذكر من صدى لدى الشارع العراقي. لم يختلف العراقيـون في معظمهم، بما يشمل أشـد المنتقدين للاحتلال العراقي، في الشق

السياسي من المعادلــة: دكتاتورية صدام، ووجوب التخلص منه، ليسود الانقسام بينهم في مسار السياسة الاقتصادية.

أنتجت المعامل المملوكة من قبل الدولة، في عهد صدام البعثي، كثيراً من السلع، بمــا يشمل الكراسات المدرسية (التي كانت من الــرداءة، بحيث تنفصم أوراقها)، وبطاريــات السيــارات (التي لم تكن بأحســن حالاً)، والمعاطــف الجلدية (الرائجة بيــن أفراد الشرطة السرية). توافرت الوظائــف الحكومية في المعامل، والوزارات، وأجهــزة الأمــن؛ لتؤمن معيشة شاغليها مدى الحياة. لم تكــن الأجور مرتفعة، ولكن الحكومة دعمت تكلفة معظم السلع والخدمات. انخفض سعر الوقود كثيراً، ولم يدفع أحد مقابل ما يستهلكه من كهرباء، بما لا يستثني معامل الدولة التي تستهلك كميات كبيرة منها. منحت الحكومة، عــلاوة على ذلك، العائلات العراقية حصصاً شهرية مــن الطعــام، بينما اتســم التعليــم بالمجانية، ناهيك عــن الطبابة. دعمــت الدولة الأسمــدة إلى حد بعيد، بحيث عمد المزارعون العراقيون، في كثير من الأحيان، إلى بيع حصصهم منها في الأردن وسورية، عوضاً عن استخدامها في زراعة أراضيهم. لــم تكن عملية بيعهــا تستلزم أكثر من شاحنة وبضعة أيام، لتــدر من الربح ما يفوق أشهراً من الكدح في الحقول.

شهد العراقيون مرحلة مــن الرخاء جراء عائدات النفط الوفيرة. تعودت المحال الاستهلاكيــة المــدارة من قبــل الدولة، قبل أن تدمــر حرب الخليــج الثانية اقتصاد البلاد وتعزلها، بيع الأحذية الإيطالية، وأربطة العنق الفاخرة من طراز بيير كاردان، وساعــات بريتلينغ، بما يقل عن أسعارهــا في أنحاء العالم كافة. دعمت الدولة تذاكر الرحــلات الدوليــة علــى متن الخطــوط الجويــة العراقيــة، ناهيك عمــا يستورد من سيارات الفولكسفاغن، والفولفو، والمرسيدس، والشيفروليه. عُدّ النظامان الصحي والجامعي فــي العراق -في السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن المنصرم، قبل اندلاع حرب ثماني السنوات مع إيران- الأفضل في العالم العربي برمته. اتجه عشرات الآلاف من المصريين، والصوماليين، والباكستانيين، والهنود إلى العراق؛ بغية العمل فــي مشروعات البنية التحتية الضخمة: الطريق السريعــة، ذات ستة المسارات، إلى

الأردن، والفنـادق الفخمـة في بغـداد، والجسور فوق نهري دجلـة والفرات. خاطبني فائـز غني عزيز، مدير معمل الزيـوت النباتية، بذلك الصدد، قائـلاً: «نعمنا بحياة كريمة للغاية. كنا البلد الأغنى في الشرق الأوسط».

توجـه العراقيون باللوم، جـراء تدهور وضعهم الاقتصادي، إلـى صدام والغرب. استنزف رئيسهم خزينة الدولة، ناهيك عما أوجده من ديون تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، جراء الحرب التي شنها على إيران، قبل أن يرتكب حماقة غزو الكويت، التـي أدت إلى فرض عقوبات الأمم المتحدة القاسية، التي عزلت العراق عن العالم. يحمِّـل العراقيون أمريكة المسؤولية، على حـد سواء، لرفضها رفع العقوبات، بالرغم مـن التقارير العديدة التـي تؤكد أنها كانت تسهم في تقوية صدام، بينما تفقر شعبه. لـم يعتـرف العراقيون بما يذكـر أن نظامهم الاقتصـادي كان مهترئـاً حتى النخاع، بالنظر إلى ما منحهم إياه من حياة كريمة في السابق. تجسد الاعتقاد السائد بينهم في عودتهم أثرياء مجدداً، إن تخلصوا من صدام والعقوبات.

تحـدث كورليـس، بذلك الصـدد، قائلاً: «نظـروا إلـي وكأنني مـن المريخ حين أخبرتهم أن المشكلة لا تكمن في صدام فحسب، بل نظامهم الاقتصادي كذلك. لا بد أنهم تساءلوا في قرارة أنفسهم عن «هذا الأمريكي المجنون».

لم تختلف رؤية كورليس عن كارني فيما يتعلق بضرورة تخلي الحكومة العراقية عن إدارة المعامل، ناهيك عن عدم الحاجة إلى وزارة للصناعة. لم يزل العراق يمثل، بكل الأحوال، بلداً مضطرباً. مضت حرب ثلاثة الأسابيع لإطاحة صدام بآثارها المباشرة، ليشكل الهدوء، مع ذلك، حلماً بعيد المنال. تواصلت الهجمات على القوات الأمريكية، بينمـا تظاهـر الآلاف من الجنـود العراقييـن السابقين ضد قرار بريمـر حل الجيش العراقـي. علم كورليس أن وقت الخصخصة لم يحن بعد، بالنظر إلى ما ينتج عن بيع المعامـل للقطاع الخاص مـن تسريح للعمال. من سيبقي أربعـة آلاف عامل في شركة الزيـوت النباتيـة، على سبيل المثـال، حين يعترف مديرها، بحد ذاتـه، أنها لا تحتاج سوى ألف منهم؟. تمثل آخر ما يود كورليس في زيادة نسبة العاطلين عن العمل.

تخوف كورليس، على حد سواء، من إساءة تخمين قيمة الشركات المملوكة من قبل الدولة، إن تم العمل على بيعها في الحال. شبه الرجل العملية بمحاولة بيع منزل قديم: يمكن أن يزيد الاستثمار في ترميم البيت من سعر مبيعه، بما يتجاوز كلفة الترميم إلى حد بعيد. لخص كورليس أفكاره في رسالة إلكترونية إلى جاكسون، قائلاً:

«أود التنويه بإيماني الراسخ فيما يتعلق بأفضلية الخصخصة للشركات كافة على وجه التقريب. تتمثل قضيتي في توقيت حدوث ذلك. إن أردتُ، على سبيل المثال، الاستثمار، في الوقت الراهن، في شركة مرت بالعديد من الصعاب، فلن أنفق مبلغاً كبيراً لشرائها، بالنظر إلى ما ينطوي ذلك عليه من مجازفة. سيمكننا استخدام المال «العام» لإعادة تأهيل الشركات من الحصول على سعر أفضل بكثير للشعب العراقي، حين نقوم بخصخصتها. لا يجدر بك، باختصار، البيع الآن».

بدا المسار المستقبلي واضحاً بما يكفي في نظر كورليس. استنتج الرجل، بعد أسبوعين من التحليل، أن ثلاث عشرة شركة، من أصل الثماني والأربعين المملوكة من قبل الوزارة، تتمتع بأفضل الحظوظ لتحقيق الأرباح بصورة فعلية، مما يستوجب الاهتمام بها بشكل مباشر، ناهيك عن توفير المال والمستشارين الإداريين للإسهام في إعادة تأسيسها. لم يكن كورليس واثقاً بالقدر ذاته فيما يتعلق ببقية الشركات: لربما يمكن تعويم بعضها في وقت لاحق، بينما ينعدم الأمل في الأخرى، بالنظر إلى اهتراء معداتها، ورداءة منتجاتها، مما ينفر منها القطاع الخاص. ارتأى كورليس ضرورة إقفال تلك الشركات، واتخاذ القرار المناسب بشأن عامليها، متمثلاً في منحهم الرواتب مدى الحياة، على الأرجح، عوضاً عن ضخ المال في شركاتهم الخاسرة.

لم تكن شركة الزيوت النباتية ضمن الشركات الثلاث عشرة الواعدة. اعترى الشك كورليس في إمكانية إنقاذها. لم يكن ينوي استبعادها، ولكن استمراريتها كانت متوقفة على عزيز، مديرها، وضرورة التماسه سبيلاً لتحقيق الأرباح من دون دعم الواردات السخي. تمتعت شركات أخرى بحظوظ أكبر، بما يشمل المنتجة للإسمنت، والأسمدة، والفوسفات، والبتروكيماويات. تضمنت قائمة كورليس، علاوة على ذلك، شركة تدعى الفارس.

وقعت شركة الفارس على تخوم بغداد الغربية، بالقرب من السجن سيئ الصيت (أبو غريب). تألفت الشركة من مكتب متواضع، ما سلم من النهب، وخط للتجميع في مبنى كبير الحجم. استقبلني مدير الشركة، عبد الرحمن العزاوي، حين توجهت لزيارتها، في غرفة اجتماعات تحوي طاولة بيضاء، وعدداً من المقاعد البلاستيكية. خاطبني الرجل، بصددها، قائلاً: «تمثل كل ما لدينا في الوقت الراهن». أسهب عبد الرحمن في مديح أمريكة، حين علم بانتمائي إليها، قائلاً: «إن كنت تملك فكرة جيدة، وتعمل بجد، فستتمكن من جني مليون دولار في أمريكة. يروق لي ذلك».

تحدث عبد الرحمن قائلاً: إنه كان عضواً في الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين، بالرغم من نيله شهادة الدكتوراه في بريطانية، حتى فرضت الأمم المتحدة عقوباتها في العام 1991. امتدح الرجل الجمعية مجدداً، واصفاً إياها بالأفضل، قبل التعبير عن نيته تجديد عضويته ما إن تعاود دائرة البريد العراقية عملها. لم يتضح على الفور ما كانت الشركة تنتجه، على النقيض من شركة الزيوت النباتية. حدق عبد الرحمن فيَّ حين سألته بذلك الصدد، قائلاً: «ألم تسمع بنا قبلاً؟». أوضح الرجل، حين أجبته بالنفي، كيفية تعرض شركته للتفتيش مراراً من قبل مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. لا بد أن الشك اعترى أحدهم في أن مبنى الشركة الكبير يمكن أن يشكل مكاناً مناسباً لإخفاء صواريخ سكود. شدد عبد الرحمن على عدم ارتباط شركته بأسلحة الدمار الشامل، ملمحاً إلى إمكانية تورط شركات أخرى في تلك المسألة. أخبرته أنني لم أكن مهتماً بأسلحة الدمار الشامل، بل بما ينتج معمله. عقب الرجل قائلاً: «أجهزة تنقية المياه، ومعدات ثقيلة لصناعة النفط يتزايد الطلب إلى حد كبير على منتجاتنا».

اتسمت مياه الصنبور في بغداد بالسلامة، في وقت مضى، بما يكفي لشربها، ولكن سنوات الحصار حدَّت من قدرة العراق على استيراد الكلورين المستخدم في محطات المعالجة، التي أُقفلت في نهاية المطاف. باتت المياه تضخ من نهر دجلة بصورة مباشرة، مما جعل من أجهزة تنقية المياه ضرورة ملحة.

لم يكن خط تجميع الشركة يعمل بكل الأحوال. تغيب معظم عمالها، البالغ عددهم 1200، عـن الحضور، باستثنـاء عدد من الحراس ومديري المعمـل. تمثلت المشكلة الرئيسة في الافتقار إلى الكهرباء والمواد الخام.

اقترح عبد الرحمن حلاً لتلك المشكلة. امتلكت الشركة مبلغ مليون ونصف مليون دولار فـي البنـك. إن افتتحت المصـارف أبوابها، وخولت الـوزارة الرجل التصرف فـي رصيد الشركة، فسيقتني مولداً كهربائياً بطاقـة 1 ميغاوات، ويستورد مواد أولية بصـورة مباشـرة، وفق معـدل العملة الحالـي. تحدث عبد الرحمـن، بذلك الصدد، قائلاً: «سأتحدث إلى موردي، وأعقد صفقة معهم. يتمثل كل ما أحتاجه في المال».

اتسمت الفكرة بالروعة في نظر كورليس، ناهيك عن بساطتها، وقد لقيت الدعم من جاكسون وكارني على حد سواء. تمثلت المشكلة الوحيدة في عدم امتلاك أي منهم القدرة على البت في تلك المسألة، بالنظر إلى وقوعها ضمن صلاحيات بيتر مكفرسون.

التقيـت الأخير بعد بضعـة أيام من زيارتي شركة الفارس. توجهت إلى مكتبه، في الطابـق الثاني من القصر، برفقة موظفة شابـة. تعين على أي من موظفي العلاقات العامـة مرافقـة المراسلين الصحفيين طيلة وجودهم فـي القصر. غادرت الموظفة المـكان، بـكل الأحوال، ما إن بـدأ مكفرسون الكلام. لم يمثل ذلـك علامة طيبة في نظري: إما أنه منشغل، أو مملٌّ إلى أبعد الحدود.

حصـل الرجل علـى استيداع من جامعـة ميتشيغان، التـي يترأسهـا، بغية العمل فـي العـراق. ارتدى قميصاً أخضـر بسيطاً، وسـروالاً فضفاضاً مجعـداً، وزوجاً من النظـارات. غزا الصلع رأسـه، وقد امتلأت أردافه نوعاً ما. لم تبدُ السمرة جلية على ملامحه، وقد وضع سيجاراً في فمه، دون أن يشعله.

ما انفككت أذكر نفسي بما يملكه مكفرسون من مكانة، بالرغم من بساطة مظهره. أدار الرجل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سبع سنوات في عهد الرئيس ريغان، ناهيك عـن شغل منصب نائب رئيس بنك أمريكـة، والعمل لدى مصلحة الضرائب الأمريكية، والعمـل معاوناً خاصاً للرئيس جيرالد فورد. ارتبط مكفرسون، حين كان يشغل منصب

المديـر المساعد لمكتب شـؤون الموظفين في البيت الأبيض، فـي عهد الرئيس فورد، بعلاقة مهنية وثيقة مع ديك تشيني، كبير موظفي البيت الأبيض في حينه.

أدرك مكفرسـون، المحافظ، ذو الإيمان الراسخ بفاعلية السوق الحرة، أن أفضل السبل لتنمية الاقتصاد تمر عبر تشجيع القطاع الخاص. لم يسبق له العمل في الشرق الأوسـط، أو مراحل ما بعد النزاع، ولكنه لم يتـردد في قبول منصب منسق السياسة الاقتصاديـة، في سلطة الائتلاف المؤقتـة، حين عرض عليه من قبل مسؤول بارز في وزارة الخزانة. عمـل بريمر على جلب الديموقراطية إلى العراق، بينما تمثلت وظيفة مكفرسون، كما قيل له، في إحلال النظام الرأسمالي هناك.

مثّل التغيير الاقتصادي الشامل في العراق، في نظر مهندسي الحرب من المحافظين الجـدد – وولفويتز، وفايث، ورمسفيلد، وتشيني – جزءاً لا يتجزأ من المهمة الأمريكية المتجسـدة في إعادة تأسيس البلاد. لـم يتمايز الاقتصاد الحر عن المجتمع الحر من منظورهم. تعين على الولايات المتحدة، إن أرادت نشر الديموقراطية بحق في العراق، أن تعلم العراقيين طريقة جديدة بالكامل في إنجاز الأمور – الطريقة الأمريكية.

وحدت الوكالة الأمريكية للتنميـة الدولية جهودها مع وزارة الخزانة، في الأشهر التي سبقت الحرب –بينما كان الانقسام يسود وزارة الخارجية والبنتاغون في كيفية تسليـم السلطة السياسية إلى العراقيين– بغية فرض ما دعا إليه المحافظون الجدد من إصلاحـات اقتصادية واسعة. خرج مسؤولو الجهتيـن، بعد أشهر من النقاشات الخفيـة، بخطة طموح للتغيير الاقتصادي، فـي وثيقة سرية من مئة صفحة، بعنوان: «نقل الاقتصاد العراقي من مرحلة التعافي، إلى النمو المطرد». فصّلت الوثيقة المهام التـي حددتها وكالة التنمية للمتعهديـن الخصوصيين، وقد تمثلت غايتها في «إرساء أرضيـة العمـل المناسبة لتأهيل القطـاع الخاص وفق توجهات السـوق». استشرفت الخطـة بيع الصناعات المملوكة من قبل الدولة عبـر «برنامج شامل للخصخصة»، وإقامة «سـوق للبورصة بمقاييس عالمية»، «ووضع نظام شامل للضرائب، يتوافق مع المعايير الدولية السائدة».

تخوف العراقيـون، كما العديد من جيرانهم العرب، مـن التملك الأجنبي الواسع للصناعات الداخلية، ناهيك عن خصخصة قطاع النفط. حثت وكالة التنمية ووزارة الخزانـة، بـكل الأحـوال، المتعهدين على تشجيـع القوانين الاستثماريـة التي «تغض الطـرف عن جنسية المستثمر»، عـلاوة على تعزيز «مشاركة القطـاع الخاص... في صناعـة النفط، وما يرتبط بها من قطاعات، علـى وجه الخصوص». لم تشر الوثيقة بما يذكـر إلى ضرورة التشاور مع القادة العراقيين، أو أي حكومة مؤقتة، بالنظر إلى إلمام وكالة التنمية ووزارة الخزانة بما يريده العراقيون.

لـو سأل المرء أياً مـن العراقيين، في الأيـام التي أعقبت الإطاحـة بحكم صدام -بـدءاً من رجل الشـارع العـادي، وانتهاء بالقـادة السياسيين المنفييـن- عن أكبر مشكلات البلد الاقتصادية، لأجابه قائلاً: البطالة. لم يملك أحد أرقاماً محددة فيما يتعلـق بذلك الصـدد، ليفوق عدد المتبطلين، كما بدت الحـال عليه، نصف من بلغوا سـن العمل من العراقيين، وتشير التقديرات إلى أنهم يشكلون نسبة 40% في أحسن الأحوال. لم تضـع الوثيقة المشتركة، مع ذلك، أي برنامج لتوفير الوظائف، وقد أتت على ذكر كلمتي «الضرائب» و«الخصخصة» عشرات المرات، مقارنة «بالتوظيف».

التمسـت الوكالة الأمريكية للتنميـة الدولية المساعدة من شركـة «بيرينغ بوينت إنكوربوريتيـد» الاستشارية، المتمركزة في فيرجينيا، فيما يتعلق بتطوير الخطة، وقد منحتها أحد العقود، في السنة الأولى، بقيمة 79 مليون دولار. تعرضت الوكالة للنقد، فيمـا بعد، من قبل مفتشها العام، جـراء قيامها بذلك. كتب الرجل، في تقرير شديد اللهجـة، قائلاً: «تعطـي مشاركة بيرينغ بوينت الواسعة، فـي برنامج تطوير الإصلاح الاقتصـادي في العـراق، الانطباع بحصولها على العديد مـن المزايا التنافسية بغير وجـه حـق». لم يضعف الجـدل الدائر، بـكل الأحوال، مـن علاقة الوكالـة بالشركة، لتمنحها عقداً آخر، في أيلول/ سبتمبر من العام 2004، بقيمة 225 مليون دولار.

لم يشارك مكفرسون في صياغة الوثيقة المشتركة، ليجدها مقبولة بكل الأحوال. تمحـورت رؤيته للإصلاح الاقتصـادي في العراق حول الفلسفـة ذاتها. فضل الرجل تقليـص الصناعات الحكومية عبر الخصخصة، عوضاً عـن استخدام أموال الدولة

لإيجـاد وظائف جديدة في النسخة العراقية من «البرنامج الجديد»، ناهيك عن وقف دعمها الكهرباء والوقود، وتخفيض التعريفات والضرائب، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وسن القوانين الاقتصادية الفاعلة. ارتأى مكفرسون في تلك التغييرات عنصر جذب للشركات متعـددة الجنسيات، والأثرياء من العراقيين، لإقامـة ما يوفّر فرصاً للعمل من مشروعات في العراق. لم يتجسد مفتاح النمو الاقتصادي، من منظوره، سوى في «تطوير قطاع خاص فاعل».

خاطبنـي الرجل، بذلـك الصدد، قائـلاً: «يتعين علينـا تقليص نسبـة التوظيف الحكومي، لا زيادتها».

وصـل مكفرسـون بغداد عقـب شهر مـن تحريرها، آمـلاً في بـدء بيرينغ بوينت عملهـا فـي أسرع وقت ممكن، وإن لم يكـن من المقرر قدوم مستشـاري الشركة قبل بضعـة أسابيـع. مثّل الوقت عاملاً مهمـا للرجل، الذي أراد البـدء مباشرة في عملية الخصخصـة، ووقـف الدعم الحكومي. ارتأى مكفرسون فـي سرعة إنجاز ذلك دفعاً لعجلة النمو الاقتصادي، وتحقيقاً لمصلحته الشخصية، بالنظر إلى أن مدة الاستيداع التي حصل عليها لم تكن تتجاوز المئة والثلاثين يوماً.

عمل مكفرسون على تكوين فريقه الاستشاري الخاص، الذي شمل معاون مستشار وزارة الخزانـة، واقتصاديـاً حكوميـاً لامعاً في مجلـس البيت الأبيـض للمستشارين الاقتصاديين، وآخر في بنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن. لم يحظَ الرجل، بكل الأحوال، بمن يعالج مسألة الخصخصة، معتمداً في ذلك على كورليس وجاكسون.

أعلن مكفرسون، ما إن وصل بغداد، عن نيته المضي قدماً في عملية الخصخصة، قبـل مطالبة كورليس بوضع تحليله للمعامـل المملوكة من قبل الدولة. لم يزل كل من كارنـي، وجاكسون، وكورليس، فـي وزارة الصناعة، يحاولون فهـم آلية عملها، بينما انهمك فريق سلطة الائتلاف المؤقتة الاقتصادي في تعيين كيفية دفع الرواتب لمئات الآلاف من الموظفين الحكوميين. تحدث أحد أعضائه، بذلك الصدد، قائلاً: «ها هو ذا مكفرسـون يأتي متحدثاً عن خصخصة الصناعات المملوكة من قبل الدولة، فيما يبدو عديم الصلة، إلى حد بعيد، بالواقع في حينه».

لم تخلُ المسألة من العوائق القانونية على حد سواء. طالبت الفقرة 43 من البند الثاني، من معاهدة هيغ في العام 1899 – التي مثلت الأولى من بين المعاهدات الدولية المتعلقة بقوانين الحرب – قوة الاحتلال باحترام قوانين البلد المحتل كافة، باستثناء ما يعرقل فرض الأمن والنظام العامين. عارض محامو سلطة الائتلاف المؤقتة – على وجه العموم، بيع صناعات العراق، بالنظر إلى ما يمثله من انتهاك لمعاهدة هيغ، بالرغم من مباركة مجلس الأمن، عبر القرار 1483 – سعي الولايات المتحدة «لتشجيع إعادة البناء الاقتصادي، وتوفير ظروف التنمية الدائمة» في العراق. تحدث المحامون، بذلك الصدد، قائلين: «ماذا لو رفضت حكومة عراقية ذات سيادة عملية الخصخصة؟، لن يكون بمقدورك، في حينه، استعادة المعامل بعد بيعها. يفضل ترك الأمر إلى إدارة عراقية مستقبلية».

انطوى الأمر كذلك، بما يفوق ما سبق أهمية، على ما هو عملي من التحديات. لم يكن بمقدور كورليس، وجاكسون، وكارني إنجاز العمل بمفردهم: مراجعة السجلات المالية، وطرح العروض وتقويمها، وإدارة التمويل. أخبرهم فريق من الألمان، حين التقوهم؛ بغية التباحث في كيفية خصخصة معامل ألمانية الشرقية في السابق، أن الألمان استعانوا بثمانية آلاف موظف بغية إنجاز العمل. سألهم أحد أعضاء الفريق الألماني، بذلك الصدد، قائلاً: «كم من الموظفين لديكم؟».

أجابه كورليس قائلاً: «تنظر إلى جميعهم الآن».

ضحك الألماني قبل أن يطرح السؤال ذاته ثانية.

أجابه كورليس قائلاً: «لم أكن أمزح. نحن ثلاثة لا أكثر».

عقب الألماني قائلاً: «لا تكلفوا أنفسكم عناء البدء إذاً».

ارتأى كورليس سريعاً، في عملية الخصخصة الفورية، حماقة كبرى. تحدث الرجل، بذلك الصدد، قائلا: «لنفرض أن موظفي سلطة الائتلاف المؤقتة جميعاً، بدءاً من بيتر مكفرسون، وانتهاء بصغارهم من أمثالي، يقرون بضرورة المضي قدماً في عملية الخصخصة. سيتمثل ما نفعله، فيما بعد، في إخبار العراقيين أننا سنقوم

بخصخصة معاملهم لتوّها، بدءاً من معمل الزيوت النباتية، استعانة بتمويلنا الخاص. سيشكرنا العراقيون على ذلك، واعدين بالمضي قدماً في عملية الخصخصة، قبل أن ينصرفوا وهم يلعنوننا، ممتنعين عن القيام بما يذكر في ذلك السياق».

«لـم نكـن نتولى السيطرة بحـق، بالنظر إلى وجود مئة وخمسيـن ألف موظف في تلـك الـوزارة، ذوي مصالح ضيقة خاصة بهـم، أمضوا في مواقعهـم سنوات، إن لم نقل عقوداً. لم يكن يتولى المسؤولية عن الوزارة غير ثلاثتنا. نظروا إلينا، بطريقة أو بأخـرى، على أننا مهرجون عاجزون عـن تطبيق ما يطرحونه من أفكار ومفاهيم. لم نقـم إلا بإصـدار الأوامر إليهم، لينظروا إلينا موافقين، قبـل أن يعرضوا علينا تناول الشاي؛ بغية مناقشة تلك الأوامر بصورة إضافية».

«يتمثل بيت القصيد في قدرتنا على اختيار الخصخصة من عدمها، دون امتلاك ما يمكننا من سلطة لفرضها. لم نكن نمتلك من السلطة ما يخولنا القيام بأي شيء. يمكن تشبيه الأمر بسير أحدهم في بلد مسلح عن بكرة أبيه، وهو لا يحمل سوى ورقة فـي يده، تنص على أنـه يدير البلد حالياً، بينما يبلغ عدد سكان ذلـك البلد الأربعة والعشريـن مليون شخص، يحمل جميعهم السـلاح. لن يكون منهم سوى الاستخفاف بـه. هذا ما نظر بـه العراقيون إلينا، وقد ودّوا مخاطبتنـا قائلين: «ما الذي تتحدثون عنه؟، يبلغ عددكم الثلاثة، بينما نبلغ المئة والخمسين ألفاً. لم تروا معظم المعامل. لِمَ تظنون أنكم ستصدرون أياً من القرارات؟». مضى العراقيون –من ثمّ– في فعل ما يناسبهم، بينما بقينا، بطريقة أو بأخرى، نلهو في عالمنا الخيالي الصغير في سلطة الائتلاف المؤقتة».

بـدأ مكفرسـون، بعد وقت قصير، فـي إدراك صعوبة بيع الشـركات المملوكة من قبل الدولة. لم يتمثل الأمر في قلة عدد أفراد الطاقم الاقتصادي في سلطة الائتلاف المؤقتـة فحسب، بل تضاؤل إمكانية قدوم أي من المستثمرين من الأردن، على سبيل المثـال، والمجازفة عبر قيادة السيارة إحدى عشرة ساعـة إلى بغداد (جراء إغلاق مطارهـا أمام رحـلات الطيران التجاري)، بغية رؤية معمـل متوقف عن العمل جراء

افتقـاره إلى الكهرباء والعمـال. أدرك مكفرسون، في نهايـة المطاف، عبثية المضي قدماً في عملية الخصخصة قبل استقرار العراق.

لم تنعدم خيارات الرجل كافة، بكل الأحوال، في تلك المرحلة. استهلكت الشركات المدارة من قبل الدولة مئات الملايين من الدولارات سنوياً، في صور معونات مقدمة من الحكومة. لم يكن يتعين على معامل الإسمنت أو البتروكيماويات أن تدفع مقابل ما تستهلكه من طاقة أو نفط خام. لم تكن الواردات تلتمس بما يعادل سعر السوق. ارتأى مكفرسـون أن وقـف الدعم الحكومي سيسفر عـن عملية انتقاء طبيعـي: بقاء ما هو فاعـل من الشركات، وتوقف ما لا يدر الربح منها. أطلق مكفرسون على تلك المرحلة «عهـد التقليص». توقع الرجل، في أثناء حدوث ذلك، زيادة حجم الواردات، وازدهار شـركات تجارية جديدة. لم تثر البطالة قلقه، بالنظـر إلى الوعد الذي قطعته سلطة الائتـلاف المؤقتة بالاستمرار في منح الرواتب لكل من عملوا لدى الحكومة، وإن كان في معاملها المتوقفة. انطوى استمرار التقليص، مدة سنتين على أقل تقدير، في نظر مكفرسون، «على ما يفوق عملية خصخصة ضخمة من العملانية».

جسـد النهب، بالنسبة لمكفرسون، نوعاً من التقليص المنشود. إن أسهمت سرقة الممتلكات الحكومية في تشجيع الملكية الخاصة – كما حدث حين بدأ سائقو حافلات محافظـة بغداد في قيادتها لحسابهم الشخصي، واستبقاء عائداتها – فسيمثل ذلك تطـوراً إيجابيـاً من منظـور الرجل. انتاب القلـق مسؤولي سلطة الائتـلاف الآخرين جـراء عمليات النهب تلك، بالنظر إلى سرقة المئات مـن عربات الشرطة، وتحويلها إلـى سيـارات أجرة خاصة، وهو ما مثل أمراً حسناً للقطاع الخاص، على النقيض من سلطة فرض القانون. جسد الأمر ذاته مشكلة فيما يتعلق بنظام وزارة التجارة لتوزيع الغـذاء. استخدمت العديد من الشاحنات، التي تنقـل حصص الطعام الشهرية، في نقـل مواد بناء لحساب الأفراد. تحدث أحد مستشاري الوزارات، في سلطة الائتلاف المؤقتـة، بذلـك الصدد، قائلاً: «لربما بـدت فلسفة روبن هود جيـدة للاقتصاديين داخل القصر، ولكن أثرها كان جنونياً في العالم المعيش».

أسهمت إستراتيجية التقليص تلك، في نظر مكفرسون، على حد سواء، في حل مشكلة عويصة لفريقه الاقتصادي. لم يمتلك أحد القدرة على تخمين أرصدة الشركات المملوكة من قبل الدولة في البنوك، أو حجم مديونياتها. تعرضت سجلات البنوك للإتلاف، علاوة على ملفات وزارة الصناعة. كم كانت شركة النفط العامة تدين لشركة الفارس مقابل ما سلمتها من منتجات قبل الحرب؟، وكم كانت الأخيرة تدين للأولى مقابل منتجات الحديد والصلب؟، وكم كانت تلك الشركة تدين لشركة التعدين الحكومية؟. تطلب البحث في ذلك كتيبة من المحاسبين. دعا مكفرسون ذلك التحدي «بالمعضلة الميؤوس منها»، بالاستعارة من والت سلوكومب، مهندس حل الجيش العراقي.

تحدث مكفرسون، بذلك الصدد، قائلاً: «لم تكن هناك سجلات كي تبحث، ناهيك عما تحتاجه تسوية الأوضاع التي تشير إليها تلك السجلات، حال وجودها، من وقت زمني طويل... وإن لم يستطع المرء تسوية مشكلات المديونية مع الشركات، فستبقى عالقة، وتعرقل المضي قدماً. تمثل ما كان واضحاً إلى أبعد الحدود، علاوة على ذلك، في قيام تلك الشركات بملاحقة بعضها بعضاً. اتسم النظام برمته بالإفلاس، كما تبدى جلياً».

اكتشف فريق مكفرسون، بما يزيد الطين بلة، أن بنوك العراق المدارة من قبل الدولة مدينة بمليار دولار. كانت ودائعها تقدر بملياري دولار – أتى نصفها تقريباً من جهات مملوكة من قبل الدولة – بينما لم تتجاوز قيمة موجوداتها ما يقارب المليار دولار. سعى مكفرسون جاهداً، بغض النظر عما يمكن أن يحدث، إلى تجنب سحب أي مبالغ من تلك البنوك؛ مخافة أن يؤدي ذلك إلى فقدان ما تبقى من ثقة في عملة العراق واقتصاده.

التقى فريق مكفرسون في مكتبه عدة مرات للخروج بحل ما. لم يدعُ العراقيون إلى تلك الاجتماعات، ناهيك عن كارني وطاقمه. ما كان الأخيرون يتسمون بالصراحة في نظر مكفرسون.

دافع الرجل عن سياسة «عفا الله عما سلف»، عبر إلغاء الديون والحسابات كافة، لتبدأ الشركات المملوكة من قبل الدولة من نقطة الصفر. عبر آخرون في الفريق الاقتصادي عن شكوكهم، مستشهدين بما فعله أليكساندر مهميلتون، أول وزراء الخزانة في أمريكة، حين أصر على أن تقوم الحكومة الفيدرالية الناشئة بالتعويض عن ديونها الداخلية والخارجية. جادل أولئك على ضرورة اتباع عراق ما بعد صدام السياسة ذاتها. غيّر مكفرسون من موقفه، ليوافق على قيام الحكومة بالتعويض عن الديون الخاصة. امتلكت البنوك، في نهاية المطاف، مليار دولار تمكنها من تعويض المودعين الخصوصيين. لم يشمل ذلك الديون الحكومية، العائدة للوزارات وشركات الدولة، ليتم الاتفاق على إلغائها. وعد مكفرسون، بغية تعويض شركات الدولة عن موجوداتها المفقودة، باقتطاع ستين مليون دولار، من ميزانية العام 2003، لحساب وزارة الصناعة. أوكل الرجل مهمة توزيع المبلغ إلى كارني، وكورليس، وجاكسون، وقد اتسم ذلك الحل بالعدالة في نظره.

لم يتسم قرار مكفرسون بالصواب، على الإطلاق، في نظر كورليس، حين علم به.

تمثل ما كان ذلك القرار يعنيه في إفلاس شركة الفارس كلية، بعد أن كانت تملك مليوناً ونصف مليون دولار في البنك، مما جعلها عاجزة عن شراء المولد المطلوب لإعادة تشغيل خط التجميع. لم يختلف الأمر بالنسبة لشركات الإسمنت، التي كانت بحاجة إلى أرصدتها في البنوك بغية استئناف الإنتاج. حقق القرار، في الوقت ذاته، ما لم تكن تحلم به أكثر شركات البلاد خسارة من أرباح. تمثل ما يثير الاستياء بالقدر الأكبر، من منظور كورليس، في حالة الشركة العامة للصناعات القطنية. سبق لها اقتراض 75 مليون دولار، من أحد بنوك الدولة، بغية شراء ما يكفيها ثلاث سنوات من القطن (تكدس جبل صغير من القطن الخام، بكل معنى الكلمة، قرب معمل الشركة). غدا كل ذلك القطن مجانياً، بصورة مفاجئة، ومن ثم عمد مديرو المعمل إلى بيعه إلى الدول المجاورة، عوضاً عن استخدامه في إنتاج الثياب، ويجنون ملايين الدولارات مما عقدوه من صفقات تحت الطاولة.

تحدث كورليس، بذلك الصدد، قائلاً: «تعرض أكثر ما يهمنا من الشركات للضرر بالقدر الأكبر، بينما استفادت أكثرها سوءاً. من يدين بالمال؟، الشركات الضعيفة. من يملك المال؟، الشركات القوية. تمثل ما فعلناه في عكس تلك الآية، وقد جاءت النتائج على النقيض تماماً مما كنا نحاول تحقيقه».

أكد كورليس، على حد سواء، أن مبلغ الستين مليون دولار لم يكن كافياً. قدرت التقويمات الأولية قيمة الأضرار الناتجة عن نهب الثمانية والأربعين شركة المملوكة من قبل الدولة بما يفوق الأربع مئة مليون دولار، ناهيك عن تكلفة شراء المواد الخام، وغير ذلك من عمليات التمويل. لم يكن من الممكن، في نظر كورليس، تغطية كل تلك النفقات بمبلغ ستين مليون دولار، لا أكثر. طلب الرجل عقد اجتماع مع مكفرسون بذلك الخصوص.

التقى الرجلان على مائدة العشاء في كافتيريا القصر. عمل كورليس، طيلة ساعة ونصف، على توضيح وجهة نظره فيما يتعلق بقرار مكفرسون. عقب الأخير قائلاً: «ستمضي الدهر محاولاً تتبع تلك السجلات والبيانات. سيمارسون الألعاب معك، وقد أخبرتني بالفعل أن الحسابات تفتقر إلى أي قدر من الدقة. كيف سيكون بمقدورك الإحاطة بها؟. أود، علاوة على ذلك، إخبارك بعدم وجود أي أرصدة في البنوك لدعم مقترحك. إن لم أطبق هذه السياسة، فستلجأ شركاتك إلى البنوك لتحصيل أموالها، ولك أن تخمن ما سيحصل في حينه. لن تجد أياً منها».

عقب كورليس قائلاً: «لا بأس بذلك سيدي. أوافقك الرأي. سهلت كثيراً من مهمتي، وألقيت عبء تتبع السجلات عن كاهلي، ولكن المشكلة تكمن فيما يحصل من تجاوزات في شركة القطن، وما تدين به الشركات الأخرى لبعضها بعضاً. أضف إلى ذلك أن مديريها يتهمونني بسرقة حساباتها المصرفية. يمكنني إخبارهم أن المال لم يكن موجوداً بالأساس، ولكنهم لن يصدقوني، متهمين إيانا مجدداً، نحن الأمريكيين، بسرقة حساباتهم المصرفية، بالنظر إلى قناعتهم المتمثلة في ذلك».

عقب مكفرسون قائلاً: «لا أخالفك الرأي فيما حصل من تداعيات، ولكن يوجد على الدوام من يؤيد القرارات ومن يعارضها. قد اتخذنا قرارنا، وسنمضي قدماً في تنفيذه».

أكـد كورليـس، بينما هَمَّ بالانصـراف، أن المسألة لم تحسم بعـد، وأنه سيحاول إقناع مكفرسون بوجهة نظره مجدداً.

أرسـل كورليس، في اليـوم الثاني، رسالة إلكترونية إلـى كل من كارني وجاكسون، منتقداً قرار مكفرسون بشدة.

أرسـل كارني، بعد مضي يومين، مذكـرة إلى مكفرسون بعنـوان: «أخطاء قاتلة فـي سياسة الميزانية المتعلقة بشركات الدولة». جادل الرجل على أن القرار ينتهك اتفاقيـة جنيف عبر «إلغاء أرصدة الشعـب العراقي». اتهم كارني مكفرسون، علاوة علـى ذلك، بعدم إشـراك العراقيين في صياغة قراره، قائـلاً: «تبدو تلك السياسة -استنـاداً إلى غياب الشفافية مع العراقيين المعنيين- صنيعة مجموعة صغيرة في سلطة الائتلاف المؤقتة».

اختتم الرجل مذكرته، قائلاً: «نحتاج إعادة النظر في هذا القرار».

غـادر كارني العـراق في اليوم الثاني، بعـد انتهاء مهمته المحـددة بثلاثة أشهر. اجتمـع الرجل سريعاً مع بريمر، في القصر، قبل مغادرته، متمنياً له التوفيق، موصياً إيـاه «بالاتـكال على العراقييـن». وجه مكفرسـون اهتمامه، بعد استبدالـه التقليص بالخصخصـة، نحو السياسـات الأخرى الهادفة لإقامـة «الرأسماليـة الفاضلة» في الشرق الأوسط. أقنع الرجل بريمر -الذي شاركه حلمه في إيجاد قطاع خاص فاعل- بإلغـاء الرسـوم على الـواردات. فرضت حكومـة صدام ضرائب علـى بعض من سلع الرفاهيـة المستـوردة، بما يعـادل نسبة 200%. باتـت السيارات، وأجهـزة التلفاز، ومكيفـات الهـواء، بعد إلغاء الرسوم، تصـدر إلى العراق من الـدول المجاورة كافة. امتلأ شارع الكرادة، التجـاري الرئيس في العاصمة، بالعربات وأجهزة الإلكترونيات المستـوردة. مـا استطاع البسطـاء من العراقيين إلـى اقتنائها سبيـلاً، بينما أخرج أغنياؤهـم ما كانوا يخفونه من دولارات لشراء تلـك البضائع الجديدة، بعد أن كانت بعيدة، لمرحلة طويلة، عن متناولهم. جاء المشهد كما استشرفه محللو البيت الأبيض الإستراتيجيون منذ زمن بعيد: عراقيون محررون يرتعون بنعم السوق الحرة.

امتلك مكفرسون، بمرور الوقت، المزيد من الطموح والجرأة. عمل الرجل على تخفيض المعدل الضريبي – دون انتظار مستشاري بيرينغ بوينت – من 45%، للأفراد والشركات، إلى 15%، وهو ما كان الاقتصاديون المحافظون يحلمون على الدوام بتطبيقه في الولايات المتحدة. لم يتسم نزوع معظم العراقيين إلى التهرب من دفع الضرائب بتلك الأهمية. عملت شركة بيرينغ بوينت على الاهتمام بالتفاصيل لاحقاً، وقد كان عقدها ينص على تطوير برنامج لمنح دافعي الضرائب العراقيين أرقاماً تعريفية.

احتل وضع قانون جديد للاستثمار الأجنبي مكانة بارزة في جدول أعمال مكفرسون. قيد العراق، كما معظم جيرانه، على وجه التقريب، من الحد الذي يسمح للأجانب بالمشاركة في الاقتصاد المحلي. لم يكن يسمح للأجنبي، في معظم الحالات، بتملك ما يزيد عن نسبة 49% من الشركات. لم تنسجم القاعدة، التي وضعت لحماية الشركات المحلية، مع معايير الاقتصاد العالمي، لتقلل من مخاوف العراقيين التقليدية من التآمر الأجنبي، واستيلاء مستثمرين إسرائيليين على شركات العراق. مثلت الاستثمارات الأجنبية لمكفرسون، بكل الأحوال، مفتاحاً رئيساً للتعافي الاقتصادي. تجسد السبيل الأمثل، في نظره، لإيجاد وظائف جديدة، في اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات إلى العراق، عبر تمكينها من تملك نسبة 100% مما تؤسسه من شركات. توقع الرجل قيام المستثمرين الأجانب بإقامة مصانع توظف آلاف العراقيين، مما يوفر عناء إنقاذ العديد من شركات الدولة على سلطة الائتلاف المؤقتة. أطلع مكفرسون بريمر على فكرته، لتحظى بقبوله، ناهيك عن أعضاء من فريقه الاقتصادي، على النقيض من مجلس الحكم. لم تكن حساسية المسألة بخافية على أعضائه، وقد أرادوا النأي بأنفسهم عن الاتهامات ببيع البلد إلى الأجانب. أمعن مكفرسون وبريمر في بحث المسألة، إلى جانب خبراء من البنك الدولي. أكد الأخيرون على أن سياسات الحماية الاقتصادية تجسد السبب وراء تخلف الشرق الأوسط عن إفريقية في مجال الاستثمارات الأجنبية. تواصلت النقاشات أسابيع، مع سعي المجلس إلى الحد من صلاحيات الشركات الأجنبية، عبر تقديم العديد من

المقترحات، التي رفضت من قبل مكفرسون وبريمر. حسم الأمر على يد كولين باول، في نهاية المطاف، بعد مطالبته أعضاء المجلس، في زيارة خاطفة، بضرورة دعم التغيير. تم الإعلان عن قانون الاستثمار الأجنبي الجديد، بعد مضي بضعة أيام، في مؤتمر مصرفي دولي في الإمارات العربية المتحدة. لم تعادل سعادة مكفرسون، في حينه، أياً من اللحظات الأخرى التي أمضاها منذ وصوله العراق.

لم يرَ مكفرسون في نفسه منظراً، بل أمريكياً عاملاً لمصلحة الشعب العراقي. أدرك الرجل صعوبة ما اتخذه من قرارات، عالماً بقدرته على تنفيذها، بما يفوق أياً من الحكومات العراقية الناشئة، التي ستعرض، على الأرجح، عن إنفاق المال السياسي بغية تحرير الاستثمار الأجنبي، أو تقليص الصناعات الحكومية. أرغم مكفرسون بريمر، علاوة على ذلك، ناهيك عن مهندسي الحرب من المحافظين الجدد، على القبول بقراراته الجريئة. قرر الرجل مواصلة صك ورقة المئتين والخمسين ديناراً، التي تحمل صورة صدام، حين أوعزت سلطة الائتلاف المؤقتة إلى العملة العراقية اللازمة لمنح العراقيين رواتبهم. عارض وولفويتز القرار، ليصر مكفرسون على موقفه، مجادلاً على أن سلطة الائتلاف سترسل إشارة قوية إلى العراقيين «بانعدام قيمة عملتهم»، إن أوقفت دفع الرواتب بالدينار العراقي، مكتفية بالدولار الأمريكي. ترأس الرجل في وقت لاحق، أحد أكثر مشروعات سلطة الائتلاف المؤقتة نجاحاً: صك عملة جديدة، بلا صورة صدام، واستبدالها، عبر برنامج وطني شامل، بالعملة العراقية القديمة.

أخبر بريمر مكفرسون، قبل شهر من مغادرة الأخير العراق، أنه سيولي مهمة تطوير القطاع الخاص إلى توماس فولي، المستثمر المصرفي، والواهب البارز للحزب الجمهوري، الذي كان زميلاً للرئيس بوش في كلية هارفارد للأعمال.

كشف فولي النقاب، بعد أسبوع من وصوله بغداد، في أثناء حديث مع متعهدة من بيرينغ بوينت، عن نيته في خصخصة شركات العراق جميعها المملوكة من قبل الدولة في أثناء ثلاثين يوماً.

عقبت المتعهدة قائلة: «توم، تحول بعض المشكلات دون ذلك. يتمثل أولها في القانون الدولي الذي يحظر بيع الموجودات من قبل سلطة الاحتلال».

عقب فولي، على ذمة الراوية، قائلاً: «لا آبه لأي من ذلك. لا أكترث ألبتة للقانون الدولي. التزمت أمام الرئيس بخصخصة شركات العراق».

قاطع فولي المتعهدة، حين حاولت معارضته ثانية، قائلاً: «لنذهب لاحتساء الشراب».

opeikandl.com

obeikandl.com

المنطقة الخضراء، المشهد الخامس

مؤتمر صحفي لسلطة الائتلاف المؤقتة.

التاريخ: 25 شباط/ فبراير، 2004.

المكان: قاعة المؤتمرات الثالثة، مركز مؤتمرات بغداد.

المتحدثون: دانيال سينور، الناطق باسم سلطة الائتلاف المؤقتة، والجنرال مارك كيميت.

سؤال (بالعربية من صحفي عراقي): جنرال كيميت، يثير صوت المروحيات الأمريكية، التي تحلق على ارتفاعات منخفضة للغاية هلع الأطفال الصغار، في المساء على وجه الخصوص. لِمَ تصرون على التحليق على تلك الارتفاعات، وإخافة الشعب العراقي؟

الجنرال كيميت: يتمثل ما سنقول لأطفال العراق في أن ما يسمعونه من ضجيج يجسد صوت الحرية. تحوم تلك المروحيات في الأجواء؛ بغية توفير الأمن والسلامة. لا يتعمد طيارونا، بالتأكيد، التحليق على تلك الارتفاعات بغية إخافة أطفال العراق، بل لضمان سلامتهم، وتأمين حمايتهم. يماثل ذلك تماماً ما تخاطب به زوجي، معلمة المدرسة، الأطفال عند وجودهم في الفصل، حين يسمعون أصوات طلقات المدافع في قاعدة «فورت براغ»، قائلة: «هذا صوت الحرية يا أطفال». يسعد الأخيرون كثيراً، كما تبدو الحال عليه، بذلك التفسير. نوصيكم بقول الشيء ذاته لأطفال العراق: إن ما تسمعونه من ضجيج المروحيات فوق رؤوسكم يضمن عدم شعوركم بالقلق حيال المستقبل».

obeikandl.com